http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2011) السنة الثامنة - الخميس (13) كانون الثاني 2011

بالعربي الصريح

العراق المحتمل.. فارغ

علي عبد السادة

هذا ليس أفتراضا، انه واقع جديد يطبخ على نار هادئة: "الاسلام السياسي يقتل، بالتحريم، حيوات ثقافية في العراق، وهي تحتسب الخطر باختمار فكرة الهروب، الهجرة".

لا يتوقع المثقفون العراقيون شيئا من الغد (الديمقراطي) سوى انحسار زواياهم، وهبوط سقوف الحريات ضاغطة رؤوسهم .. الخوف غريزة المحاصرين، وعادة الغرباء. وما من مفر لديهم سوى العودة الى مربعات المنافي ودوائر اللجوء.

قال لي شاعر عراقي: "لا فائدة، سنكون كبش فداء للتغير المزعوم .. فكذبة (الدولة) استدرجتنا مجددا الى لعبة (المشاركة)، المتدينون الحزبيون سيعاقبوننا على الحياة، وسيخبروننا بأننا شركاء على الورق، او في خطاب انتخابي متلفز، وحسب". تنهد، يائسا، وهمس: "أتذكر الهروب من صدام، التاريخ مكرور بقساوته رغم صعود وهبوط الوجوه".

وهذا استهلال مقلق لدولة عرجاء، لكيان سياسي واجتماعي معوق، الصانعون الجدد للهوية يوافقون، بتشريع القمع، على قرار باخلاء العراق من الضياء، انهم يحبون العتمة ويزدهرون فيها.

سيأتي صباح يستيقظ فيه عرابو الاسلام السياسي، لا يجدون احدا يرعون مصالحه سواهم، لن يجدوا احدا معهم، غير وعاظهم وناطقيهم والمتحدثين باسم جمهوريتهم الملثمة.

واظنهم يرتكبون حماقة تاريخية، ومن اليسر فهمها والضحك على مفارقاتها حين نطابق سيرة صعود صدام بالامس، مع اعتلاء قوى الاسلام السياسي سدة الحكم اليوم، كلاهما اجتهد في بناء العوازل، وباتت دائرة النفوذ التي تحيط بهم اقصر من خطوة القدم، كل المختلفين والمخالفين لهما خرجوا اعداما وشنقا من الحياة، ونفيا وهروبا من العراق .. لست عرافا لأتنبأ بنهاية طبق الاصل لكليهما.

صدام اراد الجميع بعثيين مخلصين، وجعل بطاقة العضوية لحزبه جوازا لمرور الجميع للوظائف ومقاعد الدراسة، بالاحرى كان جوازا للوجود، معيارا للكرامة، كان ينظر لغير البعثي – وكان ذاك امرا مقلقا – على انه غير عراقي. بينما النافذون اليوم يضعون وصفة ديكتاتورية جديدة، مع تعديلات أيديولوجية، لتحديد المواطنة الجديدة، وعلى أساسها لا مكان لعشاق الحياة، وبنائي الثقافة وعمال ومشتغلي الفنون.

في كواليس احدى مسارح بغداد، خرجت عضوة في الفرقة القومية للفنون الشعبية، وكانت على بعد دمعتين لتنفجر بالبكاء، وقالت: "ما بدأت فقرتنا، وكانت رقصة فلكلورية، حتى خرج زعماء سياسيون من القاعة، غاضبين، هامسين في أذن مرافقيهم بضرورة انتهاء مهزلة التراث".

لا مفر من الجزم بان قوى الاسلام السياسي تقترف انتاج دولة غير مدنية، وهي ليست على غرار ديمقراطيات دينية في العالم، انها نموذج متشدد مظلم، تشيد جدرانه بحجر التحريم والاقصاء والتهميش، لكنها، وان حدثت، ستكون خالية فارغة من اولئك المختلفين.

هذا الكيان الفارغ، سيكتظ بالعصبيين والمتطرفين والغارقين بازدراء الآخر، هؤلاء يزدادون يتفاقمون، يتكاثرون، مع أبرة تعصب وتطرف يزرقها القمعيون في عضل المقهورين. وسيبقى هذا الكيان خاليا سائدا بلونه الواحد متسلطا بيده وهي تحجب السماء وترصد رؤوسا يانعة تبشر بحياة مختلفة.

السؤال عما سيجري، محصلة بديهية لقسوة ما يجري الآن: المثقفون الحالمون بالعودة، وهم يأملون عراقا بصدر واسع، سيظلون يتخمرون في المنافي وسيبقى حلم الرجوع محلا سريا للاستمناء، بينما يفكر الآخرون القابعون، هنا، بحزم الحقائب، وملاحظة صلاحية جواز السفر. هذا عراق مخطط له من قوى الاسلام السياسي، ولا داعي لتزويق جريمة الاقصاء بخطاب حكومي عن (الدولة المدنية).

زيارة تاريخية للشيخ الصباح بعد ٢١ عاماً

مستشار للمالكي: لجان لحل المشاكل العالقة مع الكويت "بأسرع وقت"

□ بغداد/ المدى

اعلن مسؤولون عراقيون ان الزيارة التاريخية لرئيس الوزراء الكويتي الشيخ ناصر المحمد الى بغداد امس الاربعاء اسفرت عن تشكيل لجنة مشتركة "باسرع وقت" بغية حل جميع المشاكل العالقة بين البلدين.

واكد علي الموسوي المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء نوري المالكي لفرانس برس "البحث في العلاقات الثنائية والملفات العالقة، والاتفاق على تشكيل لجنة برئاسة وزيري خارجية البلدين للنظر بكافة هذه المسائل، والعمل على حلها بأسرع وقت".

وابرز المشاكل تتعلق بالعقوبات الدولية التي تتضمن ترسيم الحدود والتعويضات والاسرى واعادة الممتلكات.

وهناك ايضا مسألة الديون المستحقة على النظام السابق والبالغة ١٦ مليار دولار وقد وافقت الكويت العام ٢٠٠٤ على طلب اميركي لخفضها بشكل كبير.

ويطالب العراق من جهته، بتوسيع منفذه البحري على الخليج بغية تطوير عمليات تصدير النفط، العماد الاساسي للاقتصاد العراقي. واضاف الموسوي ان "الاجواء ايجابية، وابدى الطرفان عزمهما تطوير العلاقات، وتجاوز موضوع المشاكل الحدودية والملفات الاقتصادية والامنية".

والزيارة هي الاولى من نوعها لمسؤول كويتي رفيع منذ غزو نظام صدام للكويت العام ١٩٩٠. كما انها الاولى على هذا المستوى منذ العام ١٩٨٩ عندما قام رئيس الوزراء الراحل الشيخ سعد العبدالله الصباح بزيارة بغداد.

وكشف الموسوي ان "اللجان ستجتمع باسرع وقت للبحث بما يؤمن حل المشاكل العالقة بطرق الحوار وهذه اللجنة ستعمل للتوصل الى حلول نهائية لكل المسائل ضمن الاليات القانونية المحددة".

واشار الى ان "القضايا التي تحتاج الى قرار برلماني سيتم تحويلها الى برلماني البلدين، اما القضايا الاخرى فستتولاها حكومتا البلدين".

وتابع ان "الكويت عبرت عن تأكيدها لانجاح مؤتمر القمة وستشارك على مستوى امير البلاد، وانها ستسعى الى دعم العراق في مسعاه للخروج من الفصل السابع" في اشارة الى العقوبات التي ما تزال مفروضة على بغداد.

من جهته، قال وكيل وزارة الخارجية لبيد عباوي لفرانس برس ان "الزيارة لتقديم التهنئة بالحكومة الجديدة وتأكيد عمق العلاقات بين البلدين". واضاف ان هذه الزيارة "ستخلق قفزة نوعية تفتح الطريق لبحث الامور العالقة بين البلدين كما انها رسالة سياسية مهمة من جهة تأكيد استعدادت العراق لتضييف وعقد قمة عربية".

وكان المالكي في استقبال الشيخ ناصر في مطار بغداد حيث جرت مراسيم رسمية عزف خلالها الحرس الرئاسي النشيدين الكويتي والعراقي.

وشارك في الاستقبال وزير الخارجية هوشيار زيباري والمتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ وكبار مسؤولي وزارة الخارجية.

وضم الوفد الكويتي وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح، ومسؤولين اخرين.

وقد حظت الكويت الشهر الماضي العراق على الالتزام بقرارات الامم المتحدة من اجل حل المسائل العالقة بينهما، وذلك عقب الغاء مجلس الامن الدولي مؤخرا عقوبات كانت مفروضة على بغداد.

وكان مجلس الامن قد الدولي اعتمد منتصف الشهر الماضي ثلاثة قرارات وضعت حدا للعقوبات المفروضة على العراق في مجال اسلحة الدمار الشامل، وبرنامج النفط مقابل الغذاء. الا ان هذه القرارات الثلاثة لم تتطرق الى العلاقات بين العراق والكويت التي احتلها الجيش العراقي بين آب ١٩٩٠ وشباط ١٩٩١.

وشدد الامين العام للامم المتحدة بان كي مون على ان كل العقوبات الباقية سترفع شرط ان يتوصل العراق الى اتفاق حول ترسيم الحدود مع الكويت بالاضافة الى دفع تعويضات لها.

وقد ارغم مجلس الامن العراق على دفع ٥٪ من عائداته النفطية لصندوق تابع للامم المتحدة كتعويضات. وتلقى الصندوق طلبات تعويض قدرها ٣٦٨ مليار دولار، الا انه اقر ٥٢ مليار دولار فقط بينها ٣٩ مليارا لدولة الكويت، وذلك استنادا الى ارقام من الكويت ومن الصندوق.

وارتفعت القيمة الاجمالية للتعويضات التي دفعت للكويت، حكومة وقطاعا خاصا، الى ٣٠،١٥ مليار دولار. وقيمة المبلغ المتبقي اقل من ٢٢ مليار دولار. كما تتضمن العقوبات اعادة ممتلكات الكويت والكشف عن مصير الاسرى الكويتيين. وساعدت لجنتان بمشاركة الصليب الاحمر الدولي في كشف مصير اكثر من ٣٠٠ مفقود بينهم ٢١٥ كويتيا و٨٢ عراقيا و١٢ سعوديا واخرين من مختلف الجنسيات.

وتؤكد الكويت انها لا تعرف مصير ٦٠٥ اشخاص نقلوا الى العراق خلال فترة الاحتلال وهم ٥٧١ كويتيا و٣٤ اجنبيا هم ١٤ سعوديا وخمسة مصريين وخمسة ايرانيين واربعة سوريين وثلاثة لبنانيين وبحريني وعماني وهندي.

واعترف النظام السابق بانه اخذ اسرى لكنه فقد اثرهم بعد انتفاضة جنوب العراق بعد الحرب ١٩٩١.

دمشق: عطري إلى بغداد لتفعيل اتفاقات النفط والتنمية

□ متابعة/ المدى

يقوم رئيس الوزراء السوري محمد ناجي عطري السبت المقبل بزيارة رسمية الى العراق تجرى خلالها مباحثات مع المسؤولين العراقيين تتناول "تعزيز علاقات التعاون بين البلدين".

وافادت وكالة الانباء الرسمية (سانا) ان رئيس الوزراء سيقوم "بزيارة رسمية الى العراق الشقيق تجري خلالها مباحثات مع المسؤولين العراقيين تتناول علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها وتوسيع آفاقها في المجالات الاقتصادية والتنموية".

ويرافق عطري في زيارته وفد حكومي رسمي يضم وزراء المالية والخارجية والنفط والثروة المعدنية ورئيس هيئة تخطيط الدولة ومعاون نائب رئيس الجمهورية، بحسب الوكالة.

وكان عطري قد بحث مع نظيره نوري المالكي خلال زيارته دمشق في تشرين الاول الماضي آفاق التعاون "في مجالات النفط والغاز والطاقة الكهربائية".

وناقش رئيسا الوزراء يومها تفعيل اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين البلدين "بما يؤدي الى توسيع آفاق التعاون بين البلدين وخدمة مصالحهما المشتركة وتسهيل انسياب السلع وزيادة حجم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين".

واعلن العراق في ايلول الماضي عن "تعاون استراتيجي وفني واقتصادي في مجال نقل وتصدير النفط الخام" بين البلدين يتضمن "مشروعا لنقل النفط الخام وتصديره عبر سوريا الى موانئ التصدير في البحر الابيض المتوسط".

ويتضمن المشروع الذي اقترح العراق تنفيذه باسلوب "البناء والتشغيل ونقل الملكية" (بي او تي) انبوبا بطاقة ١،٢٥٠ مليون برميل يوميا وانبوبا بطاقة ١،٥ مليون برميل يوميا للنفط الثقيل.

كما يتضمن خطا للغاز بطاقة مناسبة مرافقا للخطين لضمان الوقود اللازم لتشغيل محطات الضخ في كلا البلدين.

واتفق العراق وسوريا في ايلول الماضي على انهاء الازمة الدبلوماسية بينهما باعادة سفيري البلدين الى مقر عملهما بعد اكثر من عام على استدعائهما، اثر توتر نجم عن موجة من التفجيرات هزت بغداد صيف العام ٢٠٠٩.

واستأنف البلدان العلاقات الدبلوماسية بينهما في تشرين الثاني ٢٠٠٦ بعد قطيعة استمرت ٢٦ عاما، وذلك خلال زيارة وزير الخارجية وليد المعلم الى بغداد في ٢١ تشرين الثاني العام ذاته.

دولة القانون: الحكومة مستعدة لإنهاء الملفات العالقة

سياسيون عراقيون: الكويت "جار مهم".. والعرب يتفهمون العراق الجديد

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

اجمعت الكتل السياسية على اهمية زيارة رئيس الوزراء الكويتي الى بغداد لبحث كافة الامور العالقة سيما ملف التعويضات وتضييف بغداد للقمة العربية في اذار المقبل.

ونفى ائتلاف دولة القانون ان تكون زيارة رئيس الوزراء الكويتي مفاجأة انما كانت هنالك تحضيرات وترتيبات سرية بين الحكومتين العراقية والكويتية تمهد لهذه الزيارة.

النائب عن ائتلاف دولة القانون المنضوي في التحالف الوطني سعد المطلبي اشار وفي تصريح لـ"المدى" الى ان زيارة رئيس الوزراء الكويتي تأتي لتعزيز العلاقات بين الدولتين، واصفا اياها بالتاريخية بعد قطيعة استمرت لاكثر من عشرين سنة منذ احتلال نظام صدام للكويت والاعتداء على سيادتها، مبينا انها بداية جيدة لصناعة علاقة مع دولة مهمة كالكويت، مؤكدا ان جميع الامور العالقة بين الطرفين تعد قابلة للحل خصوصا وان العراق ملتزم والى حد كبير بقرارات مجلس الامن الدولي في ما يخص التعويضات وضبط الحدود، نافيا ان تكون هذه الزيارة بسبب الحادثة الحدودية التي جرت في وقت سابق.

وكان المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ قال وفي تصريحات صحفية ان الحكومة العراقية تؤكد بعد حادث الزورق العراقي الحاجة للعمل المشترك مع دولة الكويت لضبط الحدود.

وقتل عنصر في خفر السواحل الكويتيين في تبادل لاطلاق النار مع بحارة عراقيين في المياه الاقليمية الكويتية، بحسب ما اعلنت وزارة الداخلية الكويتية.

وذكر رئيس جمعية الصيادين العراقيين في البصرة عقيل عبد الرسول لفرانس برس ان "دورية كويتية استهدفت زورقا لصيادين عراقيين ما ادى الى جرح ثلاثة وفقدان اربعة واعتقال اثنين من قبل الدورية".

واعرب الدباغ عن امله بتعاون البلدين "وعدم السماح لهذه الحوادث المؤسفة بأن تؤثر على العلاقات الطيبة، مؤكدا قيام السلطات بالتحقيق مع خمسة بحارة عراقيين تم انتشالهم من قبل القوات البحرية العراقية.

وعن مسألة التعويضات المستحقة للكويت على العراق يقول المطلبي انها من حقها ولا يجوز لأي طرف اجبارها على التنازل عنها، مشددا على وجود مخاوف لدى الكويت من العراق وهي مسألة طبيعية وستسهم هذه الزيارة في تقليلها، موضحا ان هذه الزيارة اتت للتأكيد على مشاركة الكويت في القمة العربية المزمع عقدها في بغداد اذار المقبل، معربا عن امله في ان يكون الحضور العربي فيها كبيرا جدا سيما على مستوى الرئاسات والملوك والامراء ، مشددا على ان الزيارة سبقتها ترتيبات بين الطرفين الا ان الامر لم يعلن عنه وذلك لاسباب امنية.

ائتلاف العراقية رحب بهذه الزيارة معربا عن امله في ان تسهم وبشكل كبير في حل جميع المسائل العالقة سيما ملف التعويضات والذي سيكون من اهم الامور التي ستناقشها القمة العربية المقبلة.

النائبة عن العراقية عالية نصيف وصف وفي اتصال هاتفي مع "المدى" امس، الزيارة بأنها ايجابية لبحث امور عديدة اهمها تضييف بغداد للقمة العربية والتي تعد من اهم التحديات التي تواجه العراق في هذه الفترة سيما بعد الاستقرار الامني والسياسي الذي شهده البلاد خلال الفترة الحالية.

واضافت نصيف ان تضييف بغداد للقمة العربية من اهم الخطوات التي سترجع العراق الى الحاضنة العربية خصوصا وان العراق عضو فاعل واساسي في الجامعة العربية، مؤكدا ضرورة ان تكون الوفود المشاركة على اعلى المستويات وعدم اقتصارها على المندوبين كونها ستكون الحل في الكثير من المشاكل التي يعيشها العراق سيما ملف التعويضات مع الكويت، منتقدة في الوقت نفسه موقف الدول العربية التي لها ديون على العراق في استمرارها على موقفها، في حين ان الدول الغربية جميعها اطفت مالها من ديون.

نصيف نفت هي الاخرى ان تكون الزيارة مفاجأة او انها مرتبطة بالحادثة الحدودية، الا انها شددت على ضرورة مناقشتها خصوصا واذا كانت متبناة من قبل الحكومة أي انها ليست حادثة مدنية عادية.

عضو الائتلاف الوطني طه درع اعتبر وفي حديث لـ"المدى" هذه الزيارة دعما للحكومة العراقية والعملية السياسية، كما هي تمثل تغييراً كبيراً في السياسية العربية تجاه العراق، مثمناً الجهود العربية المتواصلة في سبيل دعم العراق.

واضاف درع ان هنالك توجساً لدى الدول العربية من العراق الا أنه يبدو من هذه الزيارات ان هذه الدول بدأت تتفهم الواقع العراقي، معربا عن اعتقاده في أن تقوم الكويت في اطفاء الديون التي لديها في ذمة العراق بمجرد استمرار العلاقات واللقاءات بين بغداد والكويت، معبرا عن خشيته في الوقت ذاته من ان تكون هذه الزيارات مجرد مجاملات ومسألة بروتوكولية، مستدركا بالقول ان الايام المقبلة ستبين الغرض الاساسي من هذه الزيارات، مبينا ان من بين الامور التي ستناقش هي مسألة التعويضات والمفقودين.

واوضح درع ان على الحكومتين فتح صفحة جديدة والانتهاء من حالة التوجس والريبة خصوصا وان الامر بدأ يلقي بظلاله على شعب الدولتين والمتمثل بالحوادث التي كثرت في هذه المرحلة على الحدود بين العراق والكويت.

خبراء قانونيون اشاروا الـ"المدى" إلى ان العراق دفع حتى الآن ما يقارب الـ ٥٠ مليار دولار، كانت حصة الكويت منها بحدود ٣٠ ملياراً، وقد تم دفع تعويضات للعمال المصريين بحدود ٣ مليارات وللعمال الفلسطينيين كذلك بحدود المبلغ نفسه، وان لجنة التعويضات قررت استقطاع نسبة من وارادات النفط لدفعها على شكل تعويضات للدول التي تعرضت بيئتها للضرر بسبب غزو صدام للكويت، ومن هذه الدول الأردن وإيران والعربية السعودية، برغم أن بعض هذه المناطق هي بعيدة عن الكويت، كما تضمنت قرارات مجلس الأمن الدولي استقطاع نسبة ٥٪ من وارادات النفط العراقي ودفعها كتعويضات إلى يومنا هذا، و تضمنت قرارات مجلس الأمن الدولي إجراءات عسكرية واقتصادية منها ما يتعلق بالتعاقد على الأسلحة، بما فيها الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية أو التعاقد على الأمور الاقتصادية.

وان الحماية على الاموال العراقية لها جانب ايجابي يتمثل بمنح الأموال العراقية حصانة من المحاكم والجهات الإدارية والسياسية للدول، أي لا يجوز حجزها أو مصادرتها أو الحكم عليها... والمطلوب الآن من المفاوض العراقي بحسب قانونيين أن يتفق على تخفيض الاستقطاعات من ٥٪ إلى ١٪، أو تأجيل الاستقطاعات إلى سنوات مقبلة، ومفاتحة الدول التي تدعي بديون وتعويضات لديها على العراق لتسوية هذا الموضوع بإسقاطها، كما حصل بالنسبة إلى الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية والصين، أو تخفيضها، أو تأجيل سدادها، مع استمرار الحصانة على الأموال العراقية، لإبعاد الدعاوى الكيدية من الشركات والافراد الذين التزم معهم النظام السابق بأموال من خزينة دولة العراق.

مراقبون يجدون من مصلحة بعض الدول إبقاء العراق تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بهدف الاستمرار في استقطاع نسبة الـ ٥٪ كالكويت والعربية السعودية، مع ملاحظة ان هنالك فرقاً بين الديون والتعويضات، ذلك إن الدول العربية، وعلى وجه الخصوص كلا من الكويت والعربية السعودية، لم تسقطا الديون التي هي في ذمة العراق، على الرغم من ان هذه الديون كانت أثماناً لأسلحة اشتراها النظام السابق لقمع العراقيين وغزو الدول، إذ تم غزو الكويت بنفس الأموال التي أعطاها الجانب الكويتي إلى صدام، والتي تحولت إلى دبابات وطائرات.

الحدود المشتركة من اهم المشاكل العالقة بين البلدين